

القضية الكردية في سورية: المنظور الإستراتيجي وآفاق الحل

elaph.com/AsdaElaph/2004/10/15533.html 

طارق حمو

13 أكتوبر 2004

قرأونا من مستخدم تويت
يمكنكم الآن متابعة آخر الأخبار مجاناً من خلال حسابنا على تويت
[إضغط هنا للاشتراك](#)

الحوادث الأخيرة التي اجتاحت المناطق الكردية في سورية ظهر يوم 12/3/2003 والتي بدأت في ملعب مدينة القامشلي إثر شجار بين جمهوري فريقي الجهاد (الجزراوي) والفتوة (الديري) والتي مالبثت أن توسعت لتطال - في فزعة جماهيرية كردية واسعة أخذت طابع الإنتفاضة، حقاً وحقيقةً - لتغزو مختلف المناطق الكردية في كردستان وداخل التجمعات الكردية في الداخل السوري، جرى كثير من الحديث حولها.

في عرض وتوصيف ماحداث، إختلف الكتاب والمتابعون في تفسير تلك الحوادث/الإنتفاضة الكردية الدامية، ولكن الجميع - من كتب ومن تابع على السواء - إتفقوا على:

- إن الأحداث جاءت صاعقة وقوية بحيث " كشفت عن عنف كبير فاجأ الجميع" كما قال الصحفي سمير عطالله في "الشرق الأوسط". وإن ردة الفعل الكردية جاءت صاعقة، شاملة وعنيفة، حيث خرجت المظاهرات في كل المناطق الكردية وفي تجمعات الأكراد داخل المدن السورية الداخلية، كما جرت أعمال إنتقامية بحق العديد من مراكز الأمن والمؤسسات الحكومية التي كانت لفترة طويلة - ومازالت - رمزاً لظلم وسطوة الدولة وأجهزتها الأمنية الرهيبة.

- إن هذه الإنتفاضة ماكانت لتتم لولا الظروف الإقليمية الجديدة والمتغيرات التي طرأت في المنطقة وعلى رأسها الحرب الأميركية- البريطانية في العراق وسقوط نظام وتماثيل الطاغية صدام حسين في بغداد. فوجود الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة ميدانياً والإندحار المخزي لنظام البعث الصدامي في العراق (الذي كان قد نجح في حفر صورة البطل والرمز القومي في وعي الكثيرين من العرب) أثر بشكل كبير على النفسية الجمعية للشعبين الكردي والعربي، فالكردي: فرحوا بسقوط النظام الصدامي في بغداد وقد كانت لحظة عظيمة حقاً (كما تتأقلمتها الفضائيات الكردية التي تبث من داخل كردستان) تلك اللحظة التي سقط فيها تمثال الطاغية الكبير في ساحة بغداد وصدى ذلك في الشارع الكردي الذي خرج في إحتفالية جماعية، عفوية تعبيراً عن فرحه وغبطته بهذا الحدث الكبير. فقد جاءت الفرحة الكردية كرد نفسي/تاريخي طبيعي على الجرائم والمذابح التي إقترفتها النظام الصدامي بحق الشعب الكردي عندما قتل مئات الآلاف من إبنائه ودمر القرى والمدن الكردية وشرّد أهلها وحرّمهم متعة العيش الحر والكرام فوق أرض الآباء والأجداد.

أما الشعب العربي فقد أصيب بصدمة كبيرة جداً لدى سقوط بغداد (التي قال عنها صدام إن الأميركيين سيندحرون على أسوارها) ووقف الشارع العربي (الذي كان مخدوعاً ومخدراً بشحنات أكاذيب الفضائيات العربية الغوغائية) مشدوهاً وهو يرى الجيش العراقي يفر من ساحة المعركة ويترك عتاده وعدته في الفضاء الطلق مُسلماً بغداد دون مقاومة أو قتال للأميركان والإنكليز. لقد إنكشفت الحقيقة إذن، بعد أن ظهرت تصريحات وعنتريات وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف على حقيقتها، فقد كانت أكاذيب في أكاذيب، وكان الصحاف نفسه أول من ولى الأدبار من "ساحة القتال والجهاد" كما كان ينادي دائماً، وقد لعبت وسائل الإعلام العربية دوراً كبيراً في خداع الرأي العام العربي وتأجيج حالة النرجسية القومية والدينية المخدرة والغائرة في نفسه الجمعية قبل المنازلة (الغير متكافئة تماماً) وزادت من تقديم تحليلات ورؤى مضللة فيما يخص الوضع الميداني والإستراتيجي على الجانب العراقي، ومن ثم ساعدت هذه الوسائل بشكل سافر النظام العراقي وبدأت بالتسويق له ولطروحاته عبر التركيز على جوانب العاطفة وأوتار الحساسيات الدينية والحضارية لدى الجموع العربية/المسلمة. والأُنكى أن هذه الوسائل والقنوات الإعلامية بدأت بكيّل الإتهام والتخوين لشرائح وفئات من الشعب العراقي وإظهارها بمظهر التخاذل والتعاون مع "المحتلين" (وهنا كان الشيعة والأكراد هم الهدف أكثر بروزاً لنيران الإعلام العربي القومي والإصولي)، حيث مهدت بهذه الطريقة البعيدة كل البعد عن المهنية وأصول العمل الصحافي والإعلامي لخلق أرضية مناسبة لترسيخ الكره في نفوس بسطاء العرب ضد هذه الفئات وبشكل خاص ضد الشعب الكردي، والذي بدأت الفضائيات والصحف العربية في شن حرب إعلامية شاملة ضده (بالتركيز على مسائل التعاون مع القوات الحليفة ومسألة عودة الكرد لأراضيهم المعربة في كركوك وموضوعة الفيدرالية الكردية)، وبدأت الأهالي

العرب ونتيجة لهذا الخطاب الدوجمي الكارثي، تتوجس من الكرد وبشكل خاص من "الذين إحتضنوا الأميركان الغزاة وطعنوا الشعب العراقي في الظهر" كما قال أحد المثقفين العرب السوريين في صراحة وبشكل علني غير موارد، في مقال له.

نتيجة لحالة التوجس واللاثقة هذه، بدأت معطيات جديدة بالظهور على سطح الأرض، فقد عُبأ الشارع العربي بالحقد والغل إزاء الأكراد ودورهم في المنطقة، وعُدَّ الشعب الكردي هو سبب إندحار نظام صدام وسقوط بغداد (عاصمة الخلافة ودار الرشيد، كما درجت الفضائيات العربية الإصولية/القومية على تسميتها دائماً) مما اوجد جواً متوتراً بين الطرفين والشعبين المتداخلين جغرافياً ومناطقياً في بلدين عربيين هما سورية والعراق، وبدأت النار الموجودة تحت الرماد تتأجج رويداً رويداً نتيجة نفخ وسائل الإعلام العربية الشوفينية والإصولية فيها.

والحال، أن هذه الظاهرة التي تكونت بعد حرب تحرير العراق إنعكست بشكل كبير وبنوي على الشعب الكردي في سورية، حيث توترت العلاقات بين المواطنين العرب القاطنين في المناطق الحدودية (الذين ونتيجة لظروف عشائرية وإجتماعية معقدة كانوا يعدون، حتى من جانب السلطة السورية نفسها، من أنصار النظام العراقي البائد) والكرد وبشكل خاص في منطقة الجزيرة ومحافظه دير الزور (المعقل السوري التاريخي لأنصار صدام حسين)، وكانت هذه الحزازيات والأحتقانات تنتظر فرصة مواتية للظهور بشكل عنيف، لتعبر عن قوتها نتيجة عقود الكبت والإستبداد والتربية العنصرية الممنهجة للأجيال العربية في المنطقة (عبر مناهج التدريس العنصرية).

والحقيقة إن الكرد في سورية ومنذ تكوين الدولة السورية وحتى الآن تعرضوا لظلم وعسف شديدين، حيث كانت الحكومات السورية تجتمع على إنكار هوية ووجود الشعب الكردي في شمال شرق البلاد، بالرغم من أن الكرد ساهموا مساهمة كبيرة ومنظورة في إستقلال سورية وبنائها، وحتى في حكمها وتسييرها أيضاً.

ونستطيع أن نوجز الخطوط الرئيسية للسياسة التمييزية/العنصرية السورية (الحكومية) بحق الشعب الكردي في عدة نقاط ومظاهر:

1- الإحصاء الإستثنائي العنصري:

وهو مشروع فريد من نوعه، يقتضي بحرمان عشرات الآلاف من المواطنين الكرد من جنسيتهم السورية بدعوى قدمهم من تركيا أو إنهم مهاجرون، وتعود بدايات هذا المشروع كفكرة إلى الضابط البعثي الملازم محمد طلب هلال رئيس شعبة الأمن السياسي في الحسكة.

حيث كان هلال هذا يراقب الوضع الكردي في محافظة الجزيرة عن كثب و نتيجة لإنتمائه الإيديولوجي البعثي العنصري فقد كان يقلقه كثيراً الوزن الديمغرافي للكرد في المنطقة، خصوصاً وأن أخبار المعارك والمصادمات بين البشمركة الكرد والجيش العراقي إبان الثورة الكردية في كردستان العراق كانت تتوارد وتعم كل المناطق وكانت تخلق حالة من الحماسة والحمية القومية لدى أبناء الشعب الكردي في مناطق كردستان سورية أيضاً.

وبالتركيز على هذه المسألة، جمع هلال أفكاره ومقترحاته في كتيب صغير رفعه للقيادة السورية وأسماه (دراسة حول محافظة الجزيرة من النواحي الاجتماعية والسياسية والعرقية).

حيث ركز هلال في مشروعه العنصري هذا على عدة نقاط وجد فيها "الدواء الشافي والحل الأنجع لدرء الخطر الكردي في شمال الوطن الحبيب":

1- أن تعتمد الدولة الى عمليات التهجير الى الداخل وتوزع الأكراد في المناطق الداخلية هناك مع ملاحظة العناصر الخطرة أولاً بأول.

2- اتباع سياسة التهجير، أي عدم انشاء مدارس ومعاهد علمية بالمنطقة.

3- أن الأكثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية، فلا بد من تصحيح السجلات المدنية وهذا ما يجري الآن، وإنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه الى الدولة التابعة.

4- فلا بد لنا أيضاً المساهمة في الخطة باتخاذ التدابير الضرورية ضدهم (وهو يقصد الأكراد ط.ح)، حتى نجعلهم في وضع غير قادر على التحرك وفي حالة غير مستقرة ومستعدة للهجرة في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي أولاً، بأن لا يؤجر ولا يملك الكرد فالعناصر العربية كثيرة وموفرة بحمد الله.

5- شن حملة دعائية واسعة بين العناصر العربية ومركزة ضد الكرد بتهيئة العرب لحساب ما أولاً وخلخلة وضع الأكراد ثانياً.

6- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الكرد وإرسال مشايخ عبر خطة مرسومة عرباً أقحاحاً بدلاً من غيرهم لأن مجالسهم ليست مجالس دينية أبداً، وبدقة العبارة مجالس كردية.

7- ضرب الأكراد في بعضهم البعض وهذا سهل وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة.

8- إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. ونفترج أن تكون هذه العناصر من عشيرة (الشمر) لأنهم أفقر القبائل وثانياً مضمونين مائة بالمائة.

9- جعل الشريط الشمالي منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسمه الدولة من خطة.

10- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.

11- عدم السماح لمن لا يتكلم العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح بالمناطق المذكورة.

12- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية). هذا وأن هذه المقترحات غير كافية، بل أردنا منها اثارة المسؤولين حسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار."

وقد أخذت الحكومة السورية بمقترحات هلال هذا مأخذ الجد ففي 23 آب 1962، صدر عن رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس مجلس الوزراء بشير العظمة المرسوم رقم 93/ الذي يسمح بإجراء إحصاء خاص بمنطقة الجزيرة. وفي 5 تشرين الأول، نُفذ هذا الإحصاء العنصري (الذي طالّ الكرد فقط) حيث تمّ اعتبار عدد من الأكراد يقارب عددهم 120 ألف مواطن يعيشون في الأراضي السورية بمثابة أجانب.

ونتيجة للزيادة السكانية فإن عدد هؤلاء المجردين ازداد بشكل كبير وهم يتراوحون الآن بين 250-300 ألف كردي سوري مجردين من الجنسية السورية حرّموا من حقوق المواطنة تلك الحقوق التي تعد من الفناء حقوق الإنسان في وقتنا هذا:

1- الحرمان من كافة الحقوق المدنية (حق العمل، حق التملك، حق الانتخاب والترشيح، حق الانتساب إلى النقابات..).

2- الحرمان من الانتفاع من قانون الإصلاح الزراعي الذي وزعت بموجبه الأراضي على الفلاحين، وتم توزيع أراضيهم على آخرين من مناطق أخرى.

3- الحرمان من حق الاستفادة من البطاقة التموينية: فالأسرة التي عدد أفرادها عشرة عليها أن تدفع /900/ ليرة سورية لشراء المواد التموينية شهرياً، في حين أن المواطن الذي يملك بطاقة تموينية لا يدفع أكثر من /100/ ليرة سورية لشراء تلك المواد.

4- الحرمان من تسجيل زوجاتهم وأولادهم باسمهم، وحتى البيت الذي يقطنوه ليس بإمكانهم أن يسجلوه باسمهم. وعن هذه البنود الحرمانية اللانسانية يقول الدكتور هيثم مناع في بحث له: "إن استمرار قضية الحرمان من الجنسية مسألة كرامة لكل مواطن في البلاد، فليس هناك معنى لرفض انتساب أطفال ليس لهم جنسية أخرى، ولم تحل عينهم برؤية بلد آخر يوماً، لمجرد الاحتجاج بأصول غير سورية لأبائهم هي نفسها موضوع تساؤل! والحل سهل، ولن يكون له أية تبعات تذكر: لا على النسبة العربية- الكردية، ولا على الأمن السياسي للبلاد من معارضة تتبنى بمجملها اليوم خيار التحول السلمي الديمقراطي في البلاد. على العكس من ذلك سيعيد بناء وشائج الثقة بين الشعبين العربي والكردي بالنسبة لفئة المحرومين الأكراد، ويعزز اللحمة المدنية والوطنية بين أبناء البلد الواحد".

2- الحزام العربي:

وهو مشروع عنصري آخر، الغاية منه إيجاد شريط إستيطاني عربي على طول الحدود السورية - التركية ويُعبّر في تنفيذه عن ذهنية عنصرية ومؤامراتية توجسية لدى مسؤولي البعث السوري إزاء القومية الكردية في سورية، وهو تطبيقية حرفية أخرى لأفكار ومقترحات الضابط محمد طلب هلال بخصوص الشعب الكردي.

حيث بدأ هذا المشروع في عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وذلك بجلب و توطين عرب الغمر (عرب من منطقة الرقة وضواحي حلب غمرت أراضيهم مياه سد الفرات) في المناطق الكردية بين أعوام (1973-1975)،

و مهدت الحكومة السورية ولجنة الغمر في حزب البعث السوري خطتها هذه بعدة إجراءات إستباقية/تطبيقية حيث اقامت 42 قرية نموذجية (مستوطنة) لهؤلاء العرب. في الجزيرة وعلى امتداد 375 كم وبعمق 10-15 كم على طول الحدود السورية-التركية، ووزعت تلك القرى بين المزارع والقرى الكردية، حيث أصبح بين كل قريتين كرديتين قرية عربية، بعدها استولت الدولة على القسم الأكبر من الأراضي الكردية بحجة الاصلاح الزراعي ووزعتها على القادمين الجدد. وقتها حدثت بعض النزاعات بين الكرد والعرب، لكن الحكومة كانت للكرد بالمرصاد، فقد لاقى الكرد على أيدي جلاوزة النظام السوري الويلات. وهكذا استمرت الاعتقالات الى فترة طويلة. واستمر الحال على هذه الشاكلة بتجاهل الكرد ومطالبهم من الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية، فالسلطة لم تمنحهم حتى: حق التكلم باللغة الكردية، بالرغم من منح هذا الحق لبعض الطوائف في المنطقة نفسها، كذلك حرمت الطائفة الايزدية-الكردية (غير المسلمة) من ممارسة طقوسها تحت قبة معبد خاص بها أسوة بالطوائف الدينية الاخرى. أنظر عبد الباقي حسيني: الأكراد وجور النظام البعثي في سورية).

إن بقاء هذه المستوطنات كما هي، والإصرار على حرمان الفلاحين الكرد من خيرات أراضيهم، لهو إجراء عنصري من جانب الحكومة السورية وإصرار منها على متابعة سياساتها القديمة بحق المواطنين من أبناء الشعب الكردي. والحال، إن النظام السوري يذهب في رؤيته الإستراتيجية من هذا المشروع لتحقيق توازن ديموغرافي بين الكرد والعرب في المنطقة والحيلولة دون تحقيق اقلية كردية في الجزيرة الكردية، هذه الأغلبية التي قد تتمخض عن مطالب ديمقراطية/تمثيلية في المستقبل قد تطل وتوسع إلى صيغ كثيرة ومتعددة (حسب الظروف الإقليمية والدولية). كما أن العقيلة الأمنية المتجنزة في وعي وبنوية النظام السوري وأجهزته التسييرية تقول بإستخدام هؤلاء كجبهة متقدمة ضد الشعب الكردي إنما فكر بأي نشاط تطبيقي أو ميداني لنزع حقوقه القومية، ولقد رأينا أثناء الإنتفاضة الكردية في المنطقة كيف إستخدمت المخابرات وأجهزة الأمن وشعب وخلايا حزب البعث المسلحة في المنطقة هؤلاء - بعد تسليمهم - لقمع المظاهرات الكردية ونهب المحلات والدور السكنية للمواطنين الكرد بعد أن اقنعتم بأن الأكراد (وبمساعدة خارجية) يريدون طردهم من المنطقة كما يفعلون الآن في كركوك!!.

فالنظام السوري، وهو يخلق لحالة حرب ومواجهة أهلية، مستعد لدفع كل شيء في سبيل الإبقاء على حالة السكون والهدوء المفروضة بالقوى والبطش في مناطق الأكراد. وهي سياسة خطيرة جداً وتبقي النفوس متوترة وجاهزة للتوثب، كما إنها تضر بحالة السلم الأهلي في المنطقة وتخلق لحالات ثار ومصادمات مستقبلية قادمة (في ظل التحريض الحكومي المستديم والشحن الإعلامي العنصري).

النظام السوري وظروف مابعد تحرير العراق:

لقد وجدّ النظام السوري نفسه أمام متغيرات كبرى بعد حرب تحرير العراق، فالقوات الأميركية الضاربة أصبحت في تماس مباشر معه، وكان العراق، الجار (والمورد الإقتصادي الهام كذلك، في الفترة الأخيرة) هو نقطة البداية للولايات المتحدة الأميركية وهي تبدأ في تطبيق سياستها التغييرية الجديدة في العالم العربي والشرق الأوسط.

ومنذ اللحظة الأولى لبداية الحرب في العراق، اختارَ النظام السوري طريق المواجهة المستترة مع الأميركيين وذلك لعدة أسباب يطول الشرح فيها الآن. ويلاحظ المراقبون إن النظام السوري كان في وئام دبلوماسي وتبادل مصالح تجارية كبيرة مع النظام الصدامي، حيث كانت الأجنحة الأكثر نفوذاً وتأثيراً في النظام السوري تقيم علاقات تجارية وشبكات مصالحية واسعة مع الحكومة العراقية، والمعلومات الآتية تكشف حجم بعض هذه المصالح كما تكشف بعض أوجه حقيقة السياسة السورية التي أظهرتها دمشق في موضوع الحرب في العراق:

- بلغت المبادلات التجارية بين البلدين 500 مليون دولار أميركي، حيث كان العراق يصدر إلى سورية يومياً 170 ألف برميل يومياً، وكان من المتوقع أن ترتفع إلى 800 ألف برميل. وسورية كانت تشتري البرميل الواحد بمعدل 10 - 14 دولاراً، وتعيد تصديره بالسعر الدولي الراهن، فتحقق بذلك هامش ربح كبير لا يقلّ عن عشرة دولارات في البرميل الواحد. ويقدر أحد التقارير الصادرة حديثاً عن معهد "شاتام هاوس" أنّ نسبة 60% من بند الموارد في الميزانية السورية يعتمد على ما يقارب 1.200 مليار دولار قيمة أرباح النفط العراقي، و800 مليون دولار قيمة المبادلات التجارية الأخرى. وهذا المنبع جفّ تماماً الآن (بعد الحرب الأميركية)، وحتى إشعار آخر طويل كما يبدو (صباحي حديدي / واشنطن ودمشق: الضجيج الذي قد ينذر بالعاصفة / القدس العربي 18/9/2004).

- الخوف من السيناريو التغييري القادم في المنطقة، حيث أن واشنطن ماتتفك تتحدث عن ضرورة ديمقراطية دول المنطقة ومشاركة الجماهير في عملية الحكم وآلية إتخاذ القرار وتحدث كثيراً عن "دول محور الشر" وضرورة وضع حد لطغيانها حيث إنها تمثل "خطراً على السلام والأمن العالمي" والأنظمة الراحية للإرهاب (والتي تضم فيمن نظم النظام السوري كذلك).

- الخوف من أن يتمتع الشعب الكردي في كردستان العراق بحقوق القومية، وخاصة بعد تثبيت مطلب الفيدرالية في قانون الدولة العراقية، والخوف أن يتمدد هذا السيناريو ليطال كرد سورية أنفسهم في المستقبل.

وقد بدأت الحكومة السورية تنظر متلهفة ومترقبة لفشل الولايات المتحدة في حربها في العراق، وقد عملت كل جهدها لبلوغ ذلك (بشكل غير مباشر طبعاً) حيث بدأت ماكينتها الإعلامية تجمد الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أنصار صدام والإرهابيون الإسلاميون من أتباع القاعدة والزرقاوي في العراق وتصف كل ذلك بالمقاومة، كل هذا أدى إلى إتهام واشنطن لسورية بدعم الإرهابيين وأنصار صدام داخل العراق والسماح للمقاتلين الأجانب بدخول العراق عبر الحدود السورية.

وقد كان ملف العلاقة السورية بين دمشق وواشنطن متوتراً في السابق حيث كانت واشنطن تتهم سورية: " حرية الحركة التي تؤمنها دمشق للمنظمات الفلسطينية المقيمة في العاصمة السورية والتي تعتبرها واشنطن إرهابية، الدعم الذي توفره سوريا إلى حزب الله اللبناني المصنف هو أيضاً منظمة إرهابية والمتهمة بالسعي عندما تحين الفرصة لشن عمليات عسكرية ضد إسرائيل، إيواء الأفراد والمجموعات الموالية لصدام حسين والهاربة من العراق والتي يمكن أن تستأنف نشاطها عند الضرورة ضد الاحتلال الأميركي وأخيراً تطوير أسلحة الدمار الشامل إما في المعامل المحلية وإما عن طريق شرائها لدى دول أخرى" (بول ماري دو لا غورس: سورية تحت الضغط / مجلة لوموند ديبلوماتيك تموز 2004).

الإنفجار الإحتقاني الأول: إنتفاضة قامشلو 12 آذار الكردية: القمع السوري الرسمي

في الثاني عشر من آذار 2004 ونتيجة لهجوم جماهير فريق الفتوة الديري على الجماهير الكردية وإستقزاهما الكرد بشعاراتهم المؤيدة لصدام حسين والمنددة بالقادة الكرد وخصوصاً في كردستان العراق وبموقف الشعب الكردي من الحرب الأميركية على النظام البعثي الصدامي في العراق، بدأت المواجهات بين أبناء الشعب الكردي وقوى الأمن والمخابرات والجيش السوري المسلحة، حيث بدأت الأحداث في ملعب كرة القدم، ولكنها ما لبثت أن توسعت بعد تدخل رجال الشرطة والمخابرات السورية وإستخدامها الرصاص الحي ضد الجماهير الكردية المتظاهرة لتطال جميع مدن وقرى كردستان في إنتفاضة إحتقانية شاملة على حالة الظلم والإضطهاد التاريخي الذي يعانيه الشعب الكردي على أيدي الحكومات السورية منذ تشكيل الدولة السورية الحالية.

يقول تقرير نشرته إتحاد جمعيات الكرد السوريين في هولندا " في الثاني عشر من آذار الماضي رتبت الأجهزة الأمنية للسلطة السورية خطة فاشية لزرع فتنة في المنطقة، وبدأوا بتطبيقها قبل وأثناء مباراة لكرة القدم بين ناديي الفتوة (عربي) والجهاد (كردي - مسيحي). حيث بدأت بتنفيذ الخطة صبيحة يوم 12 آذار 2004 حين وصلت مدينة القامشلي 50 باصاً تحمل أعلام البعث وتحت ستار أنهم من مشجعي نادي الفتوة، وانطلقوا في شوارع المدينة (الكردية) ينادون بشعارات ضد الأكراد بوجه العموم، وضد بعض الرموز الكردية في كردستان العراق بوجه الخصوص، وفي نفس الوقت ينادون بحياة الديكتاتور العراقي المدحور صدام حسين. وحاول الأكراد ضبط أنفسهم، وبعد انتقال هذه الجماهير البعثية الصدامية إلى الملعب، مستمرة بترديد شعاراتها المستفزة للأكراد، بدأت برشق الجمهور الكردي بالحجارة والتي كانت قد أحضرتها معها من دير الزور (حيث كانت مسلحة بالحجارة والعصي والسكاكين) متهمه الأكراد بالعمالة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وانتشرت الفوضى في جميع أنحاء الملعب ومحاولها، واستغلت الأجهزة الأمنية وقوات الشرطة الفرصة لإفراغ حقدها الشوفيني الدفين، فبدأت بإطلاق النار (وبأمر من المحافظ سليم كبول شخصياً) على الجمهور الكردي الأعزل، حيث سقط 7 شهداء (بينهم ثلاثة أطفال، ماتوا دهساً تحت الأقدام). وانتشرت أعمال الفوضى بسرعة في الكثير من أرجاء مدينة القامشلي.

وفي اليوم الثاني 13 آذار، حين خرج مئات الآلاف من أبناء المدينة الكردية لدفن شهدائهم السبعة، والمسير في مظاهرة احتجاج سلمية، بدأت السلطات السورية (شرطة، جيش، أجهزة أمنية، بعثيين) وبأوامر عليا، بإطلاق النار وبشكل عشوائي على المتظاهرين، مما أوقع إصابات وأزّم الوضع أكثر، حيث هبت الجماهير الغاضبة للدفاع عن نفسها، واتجهت الأحداث اتجاهاً آخر. فعند وصول أخبار المجزرة التي ارتكبتها السلطات من القامشلي إلى المدن الكردية الأخرى (ديرك، عامودا، ترينسي، سري كانية، الحسكة، درباسية، كوباني، وعفرين) انتفض الشعب الكردي بكامله منتصبراً لأخوانهم في القامشلي.

وبدلاً من تهدئة الوضع، أنزلت الحكومة السورية قوات خاصة من الجيش (الفرقة الرابعة) ووحدات من الحرس الجمهوري بقيادة ماهر الأسد (شقيق الرئيس بشار الأسد)، وبكامل عتادها من أسلحة خفيفة وثقيلة (من مروحيات ودبابات) إلى المناطق الكردية والمناطق الحدودية. وأما الخطوة الأخرى والقذرة التي اتخذتها السلطات السورية فكانت بتسليح المستوطنين العرب في المنطقة وكذلك أعضاء حزب البعث، وبدأ هؤلاء بمشاركة ودعم من الجيش بالهجوم على المدن الكردية، وإطلاق النار وبشكل منظم على الشعب الكردي الأعزل من السلاح. بالإضافة للقيام بأعمال نهب وتخريب للمحلات ودور السكن الكردية بهدف إرهاب المواطنين

الکرد.

وكانت النتيجة بأن حصيلة الشهداء تجاوزت الثلاثين، بالإضافة لمئات الجرحى، حيث امتلأت المستشفيات في المناطق الكردية بالجرحى، وبقي عدد أكبر يتلقى العلاج في المنازل خوفاً من الإعتقال. وامتنعت السلطات عن تسليم جثث الشهداء لدفنها. ووصل عدد الذين اعتقلتهم السلطات (بجميع أجهزتها الأمنية) إلى أكثر من 7 آلاف شخص. وتم إعلان المناطق الكردية مناطق عسكرية، فأغلقت عن العالم الخارجي، وأعلن حظر التجول في الكثير منها. فمنعت الصحافة المحلية والعالمية من الدخول إليها، وكذلك المنظمات الإنسانية العالمية (مثل الصليب الأحمر)."

وعلى أثر هذه الإنتفاضة عمت المظاهرات مختلف المدن الكردية وكذلك تجمعات الأكراد في المدن السورية الداخلية كحلب ودمشق. كما شهدت البلدان الأوربية مظاهرات كردية حاشدة تنديداً بالقمع السوري ضد الكرد وقام بعض الشبان الكرد باقتحام السفارة السورية في بروكسل وسويسرا للفت إنتباه الرأي العام العالمي لما يجري من مذابح وقتل بحق أهلهم هناك في كردستان.

لقد كانت هذه الإنتفاضة ضربة قاصمة للنظام السوري، الذي كان قد أرعب الشعب السوري ببطشه ومدى صلابته قبضته الأمنية، لكنه ونتيجة لظروف إقليمية ودولية فضح تماماً. فقد كشف الشعب الكردي في سورية عن شجاعة كبيرة وروح مقاومة جماعية عالية (فاجئت كل العالم) عندما خرج في كل مدنه للتظاهر تعبيراً عن رفضه لما يحدث ضد المدنيين العزل في القامشلي، فسارت المسيرات التي حطمت فيها الجماهير تماثيل الأسد الأب وأحرقت صورته وأعلام حزب البعث وانتزعوها من على أسطح بيوتهم ومدارسهم التي علقت عليها لتثبيت عربتهم ونفي قوميتهم وهويتهم الكردية. كما قامت الجالية الكردية في الخارج بنشاطات كبيرة وضخمة كاشفة (ولأول مرة) عن حجمها وقدرتها القوية والمؤثرة في أوروبا، حيث عمت المظاهرات الكردية أغلب العواصم الأوروبية والأميركية والأسترالية وإقنم الشبان الكرد سفارتي النظام السوري في بروكسل وبرن للفت إنتباه الرأي العام العالمي لحجم الإرهاب والمجازر التي ترتكبها الأجهزة الأمنية السورية بحق المدنيين الكرد، كما أن مما يحسب للجالية الكردية إنها إستطاعت أن تقسد على النظام السوري العديد من إجتماعاته ونشاطاته في أوروبا، ولعل التأثير في قرار الحكومة الألمانية إعطاء الترخيص القانوني لندوة كبيرة كانت وزارة شؤون المغتربين السوريين تنوي القيام بها في مدينة درسدن الألمانية من اعظم ما قامت به هذه الجالية.

وقام الإعلام الكردي بدور كبير ورائد في تغطية أحداث هذه الإنتفاضة والتواصل مع المثقفين وقادة الأحزاب الكردية داخل الوطن لشرح ونقل ما يحدث داخل المدن والقرى الكردية، وكذلك الإتصال مع العديد من الشخصيات السورية المعارضة الديمقراطية والعربية من مفكرين وصحفيين وكتاب لإستطلاع آرائهم حول هذه الأحداث، وقد لعبت القناة الفضائية الكردية (روج) التي تبت من بروكسل الدور الكبير والرائد في تغطية هذه الإنتفاضة، وكانت صوت الشعب الكردي وأصدقائه من الديمقراطيين العرب طيلة أيام الإنتفاضة والفترة التي تلتها.

إن أهم الدروس المستخلصة من إنتفاضة قامشلو 12 آذار هي أن الشعب الكردي ورغم حالة الإرهاب والقمع التي يعيش فيها مستعد للدفاع عن نفسه والإستمرار بوتيرة عالية في الإندماج الجماعي مع حقوقه القومية على أرضه الوجودية كردستان (وقد قدم درساً نضالياً وتنظيمياً مفيداً لقوى المعارضة العربية السورية، الضعيفة والمشتتة). وإذا كان النظام السوري (بجميع تكويناته وأجنحته: العسكرية والحزبية والطائفية) مصراً على تأجيل النظر بشكل ديمقراطي وبنية إيجاد حل مناسب للقضية الكردية في سورية، فإن هذه السياسة لا تملك أي حظ في النجاح لفترة طويلة ممكنة، والقراءة الإستراتيجية للنظام السوري خاطئة تماماً والحال هذه، فالظروف الإقليمية والدولية تغيرت تماماً، فمشروع الشرق الأوسط بدء، والولايات المتحدة الأميركية مصرة على تطبيقه (إصراراً إستراتيجياً: وليس تكتيكاً إنتخابياً مثلاً يحاول بعض المحللين الغوغاء إيهامنا!)، والعراق، بعد تخلصه من حالة الفوضى والإرهاب هذه، سيتحول إلى شريك وحليف إستراتيجي لأميركا وقد قبر الفكر القومي العربي الشمولي/الشعاراتي تماماً وسيلعب الكرد في ترسيم خطوط سياساته الرئيسية الدور الكبير. والفيدرالية الكردية في طريقها إلى التنفيذ وإلا فإن البقاء في الحالة الكردية الآنية (وهي الأقرب إلى الإستقلال منها إلى الفيدرالية) هو الحل، وهو ما يشكل الصدام الأكبر للأنظمة الشمولية المقسمة لكردستان (ومنها النظام السوري)، أما إيران فبرنامجها النووي محاصر تماماً: ليس من جانب أميركا فقط، بل أوروبا أيضاً، مع التلويح بالعصا الإسرائيلية بين الحين والآخر!.

وتركيا تحت ضغوط الإتحاد الأوروبي وطمعاً بالإنضمام إليه تتنازل يوماً بعد يوم أمام المطالبين الكردية، وهي مضطرة في فترة العشر سنوات القادمة (مالم تحدث إنتكاسة ما) إلى تغيير خطوط تعاملها الرئيسية مع المواطنين الكرد، ونحن هنا لانستبعد أي صيغ فيدرالية في المستقبل..

المشهد الشرق أوسطي إذن لا يبدو في مصلحة - ولا على قياس - المنظومة الشمولية البالية التي يدير بها النظام السوري بلداً مثل سورية معروفة بغناها وتنوعها المذهبي والأقوامي.

فرصة وفرضية التغيير (إن كانت سورية: الحكومة والإيديولوجية جاهزة للتغيير حقاً) ستكون مناسبة للقيام بجردة حساب إزاء سياستها تجاه الشعب الكردي وعموم الشعب السوري، تجاه القوى الديمقراطية المعارضة، ففي النهاية التغيير قادم (وقد قدم وحلّ فعلاً في العديد من الدول العربية الشرق الأوسطية) فالأفضل أن يكون ب"اللمة" السورية حول طاولة المفاوضات على أن يكون بالسوط الأميركي، مثلاً...

طارق حمو

صحافي كردي مقيم في ألمانيا

tariqhemo@hotmail.com